



١٠٦

ملف الأهرام الاستراتيجي

Al-Ahram Strategic File

تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية

- هل تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي؟
- ما هو "تحالف صنعاء"؟
- "عقدة المصريين" في العراق
- لماذا اكتسحت السلع الصينية أسواق مصر؟
- حدود الدور السياسي لرجال الأعمال في مصر
- المركز ١٤٧: مستقبل "كرة القدم" الفلسطينية

السنة التاسعة - العدد ١٠٦

أكتوبر ٢٠٠٣

هل تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمى ؟

د. نورهان الشيخ



ملف الأهرام الاستراتيجى
Al-Ahram Strategic File

دعائمه الرئيس بوتين. فعقب توليه السلطة أعلن بوتين أن استعادة روسيا لمكانتها فى مصاف الدول الكبرى هو أحد أهم أولوياته، وذلك فى إطار نظام متعدد القوى يسمح بهامش من المناورة والتأثير للعديد من القوى إلى جانب الولايات

شهدت السياسة الروسية فى الأونة الأخيرة تفعيلا ملحوظا، وأبدت درجة عالية من الاستقلالية فى العديد من القضايا والمواقف الدولية والإقليمية، بدءا من موقفها المعارض للحرب فى العراق وتهديدها باستخدام حق النقض "الفيتو" ضد أى قرار يسمح باستخدام القوة ضد العراق، وتوقيع الاعلان الثلاثى الفرنسى الألمانى الروسى ضد الحرب فى العاشر من شهر فبراير ٢٠٠٣.



يضاف إلى هذا، النشاط الدبلوماسى الملحوظ للقيادة الروسية لاستعادة مكانتها فى سوق السلاح الدولية وفتح أسواق جديدة خاصة فى آسيا، مما أدى إلى استئثار روسيا بحوالى ٣٦% من إجمالي مبيعات العالم من الأسلحة خلال عام ٢٠٠٢، لتحتل

أيضا، رفضها وقف العمل فى مفاعل بوشهر النووى بإيران إلا بموجب قرار دولى يؤكد تنفيذ إيران لبرنامج تسليح نووى سرى، وتأكيدا على أن أى معلومات بهذا الخصوص تأتى من واشنطن يجب أن يراجعها خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدقة ويتحققوا منها ويؤكدوا صحتها. كذلك، اعتبر الرئيس بوتين محاولة عزل الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات "خطأ" وأكد على ضرورة الاعتراف بدوره فى العالم العربى والأراضى الفلسطينية، وجعل خارطة الطريق قرارا دوليا يصدر عن مجلس الأمن.

المتحدة. وقد سعى بوتين إلى ترجمة ذلك التوجه فى شكل سياسات فعلية كان أبرزها جولاته الخارجية التى شملت ليس فقط حلفاء روسيا آنذاك، ولكن حلفاءها التقليديين والسابقين مثل كوبا وكوريا الشمالية، وذلك فى الوقت التى كانت العلاقات الأمريكية مع هذه الدول تشهد توترا حادا، فى محاولة منه للتأكيد على استقلالية السياسة الروسية فى مواجهة محاولات الهيمنة والضغط الأمريكى.

المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ولتتقدم بذلك على غيرها من الدول الغربية بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة عالميا بين مصدري الأسلحة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وقد حظيت الهند والصين بحوالى ٨٥% من الصادرات الروسية من الأسلحة، ولعل هذا يفسر حرص القيادة الروسية على تطوير العلاقات مع هاتين الدولتين.

وخلال زيارته إلى ماليزيا فى أغسطس الماضى، أعلن بوتين عن رغبة روسيا فى الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامى بصفة مراقب. أعقب ذلك زيارة الأمير عبد الله، ولى العهد السعودى لموسكو فى أوائل شهر سبتمبر وتوقيع اتفاقا للتعاون والتنسيق فى المجال النفطى، وما أبداه الطرفان من تفاهم وتقارب حول العديد من القضايا الإقليمية.

وفى كلمته أمام تجمع لسفراء روسيا فى ١٣٠ دولة بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على تأسيس وزارة الخارجية الروسية فى يوليو ٢٠٠٢، شن بوتين هجوما عنيفا على الخارجية الروسية واتهمها بالفشل فى إقامة علاقات صداقة ودية مع وسائل الإعلام الأجنبية وبالعجز عن إقامة علاقات جيدة على الصعيد الدولى، وأن الدبلوماسيين الروس لم يؤدوا واجبهم كما ينبغى فى الدفاع عن مصالح روسيا. وأضاف أن سياسة التكتف والعجز عن التعامل مع وسائل الإعلام والمؤسسات الدولية فى المجتمع المدنى لا تخدم

ثلاث حقائق أساسية
وقد أثارت هذه المواقف والتحركات الروسية على الصعيد الدولى العديد من التساؤلات حول حقيقة هذا التوجه، وهل يمثل إحياء لدور الخارجية الروسية، وعودة للدور الروسى فى الشؤون الدولية والإقليمية، وإلى أى مدى يمكن توظيف ذلك لخدمة مصالحنا وقضايانا؟
وفى إطار الرد على هذه التساؤلات، تبرز مجموعة من الحقائق.
أولها: أن ما تشهده السياسة الروسية من تفعيل، هو ثمرة التوجه الذى أرسى

هذا إلى جانب موقفها المعتدل من الخلاف بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية حول برنامج الأخيرة للتسلح النووى ودعوتها لتسوية الأمر بالطرق السلمية وضرورة وجود ضمانات أمنية لكوريا الشمالية. وفى هذا الإطار، استضافت روسيا المحادثات التمهيدية بين الكوريتين تمهيدا للمفاوضات السداسية التى أجريت فى بكين أواخر أغسطس الماضى، وشارك فيها إلى جانب روسيا وكوريتين، كل من الولايات المتحدة والصين واليابان.

مصالح روسيا.. وقد كان لذلك تأثيره على مستوى أداء الدبلوماسية الروسية في الفترة اللاحقة، بما في ذلك وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف نفسه. ففي مصر على سبيل المثال، دعت السفارة الروسية إلى عقد عدة مؤتمرات صحفية، منها ذلك الخاص بالاستفتاء حول الدستور الشيشاني الجديد في مارس ٢٠٠٣، كما أقامت بالمركز الثقافي الروسي احتفالا بمناسبة مرور ٦٠ عاما على إقامة العلاقات المصرية الروسية، هذا إلى جانب تفعيل أنشطة المؤسسات الثقافية والتعليمية الروسية في مصر.

ثانيها: على الرغم من أن هدف هذا التوجه كان في البداية هو خدمة الاقتصاد الروسي، فإن الانتعاشة التي شهدتها الاقتصاد في فترة لاحقة كان لها أكبر الأثر في دعم هذا التوجه. فعقب توليه السلطة أعلن بوتين أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد، ويمكنها تجاوز أزماتها الاقتصادية اعتمادا على مواردها الذاتية، وتوقف تماما عن طلب أي مساعدات من الولايات المتحدة وباقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى.

وبالفعل تحسن أداء الاقتصاد الروسي كثيرا منذ عام ٢٠٠٠، بل أنه حقق نموا بنسبة ٦,٩% خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠٠٣. وقد كان هذا التحسن وراء إعلان روسيا أنها ستقضي كليا بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها عن عام ٢٠٠٢ والذي يقدر بـ ١٧,٣% مليار دولار. كما أعلنت روسيا إلغاء ٣٥ مليار دولار من الديون المستحقة على الدول الأفريقية، وهو ما يعادل نصف ما ألغته الدول الدائنة الأخرى مجتمعة من الديون الأفريقية. وقد كان لهذا تأثيره المباشر في قبول العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى

مجموعة "الثمانية" في يونيو ٢٠٠٢، والتي سوف تتولى روسيا رئاستها وتستضيف قمتها في عام ٢٠٠٦.

ثالثها، إن علينا تفهم حدود هذا الدور. فقد وضع بوتين الاستقرار الاقتصادي والسياسي الداخلي على قمة أولوياته، وعمل على توظيف السياسة الخارجية لخدمة الإصلاح الاقتصادي مما أدى إلى هيمنة الاعتبارات المصلحية وخاصة الاقتصادية على أولويات السياسة الروسية. وكلما تعاضمت هذه المصالح، ازدادت فاعلية الدور الروسي ومحاولات التأثير والمناورة. كما أن روسيا أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف الأخرى، وهي في ذلك تختلف عن المنظور الأمريكي القائم على محاولة الهيمنة.

حدود الدور الروسي

ولكن مهما تعاضمت المصالح لا تصل المواقف الروسية إلى حد المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة. وإنما يقتصر الأمر في أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة وقد يصل الأمر حد استخدام "الفيتو" ضد الإرادة الأمريكية في مجلس الأمن دون أن يترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية أمريكية أو حتى توتر حاد في العلاقات بينهما. إنطلاقا من وجود مصالح استراتيجية تربط روسيا بالولايات المتحدة لا يجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها.

ولعل هذا يفسر الموقف الروسي من التدخل الأمريكي في أفغانستان. فقد كان من المتوقع أن تعارض روسيا، وبشدة التدخل الأمريكي، في مثل هذه المنطقة بالغة الأهمية بالنسبة لها خاصة وإنها سعت دوما للحيلولة دون تغلغل الولايات المتحدة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والسيطرة على منابع النفط فيها.

ولكن خلافا لما كان متوقعا جاء الموقف الروسي مؤيدا للموقف الأمريكي، بل وأبدت روسيا تعاطفا ملحوظا تجاه الولايات المتحدة منذ بدء أزمة الحادي عشر من سبتمبر، ذلك أنها كانت تعي أن أي موقف مغاير قد يضر بمصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. كما أنه في الوقت الذي احتدم فيه الخلاف مع الولايات المتحدة حول تدخلها العسكري في العراق، كان هناك تأكيد من القيادة الروسية على أن هذا لا يمس الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، ووافقت روسيا في مايو ٢٠٠٣ على رفع العقوبات المفروضة على العراق في مقابل احترام الديون المستحقة والعقود المبرمة سابقا في العراق.

خلاصة القول، أن السياسة الروسية بعد عشر سنوات من التخبط والسكون خلال حكم الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، قد شهدت تفعيلا ملحوظا، وعادت روسيا لتلعب دورا وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية لها رؤية قادرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياسته الخارجية.

إلا أن هناك حدودا لهذا الدور. فلا يجب توقع دور روسي كالذي كان يلعبه الاتحاد السوفيتي، ليس فقط لاختلاف المقومات والإمكانات الروسية الحالية عن تلك التي كانت متاحة للاتحاد السوفيتي، ولكن، وهو الأهم، اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسي دوليا وإقليميا، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية، وانطلاقا من منظور تعاوني وليس تنافسيا مع الولايات المتحدة، وذلك خلافا لرؤية القيادة في فترة الاتحاد السوفيتي والتي كان يهيمن عليها الاعتبارات الأيديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة.